

واقع الاقتصاد المؤسسي في ليبيا من خلال مؤشرات الحوكمة
دراسة تحليلية قياسية عن الفترة 1996 - 2018

د. عبد العزيز علي صداقة

د. وائل محمد جبريل

أستاذ مشارك بقسم الإدارة جامعة عمر المختار أستاذ الاقتصاد المشارك بالمعهد العالي للمهن الشاملة

د. صقر حمد الجبباني

محاضر بقسم الاقتصاد جامعة عمر المختار

المستخلص

استهدفت الدراسة التعرف على واقع الاقتصاد المؤسسي في ليبيا من خلال دراسة تأثير الحوكمة في النمو الاقتصادي و ذلك من خلال اختبار العلاقة السببية بين مؤشرات الحوكمة و النمو الاقتصادي خلال الفترة (1996 - 2108) و استخدمت الدراسة اختبار السببية لتودا ياماموتو (1995) المبني على اختلاف رتب استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى و الفرق الأول و الفرق الثاني ، و توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة من أهمها وجود علاقة سببية في اتجاهين بين النمو الاقتصادي و متغير الفساد ، و بين النمو الاقتصادي و الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب ، و كذلك وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين نوعية الأطر التنظيمية ، سيادة القانون ، ابداء الرأي و المساءلة و النمو الاقتصادي ، و عدم وجود علاقة سببية بين فعالية الحكومة و النمو الاقتصادي من أي اتجاه .

المقدمة :

تسعى جميع الدول وفي مقدمتها الدول النامية الي تحقيق معدلات نمو اقتصادي لغرض تحقيق تنمية اقتصادية ومجابهة الفقر .

فالنمو الاقتصادي هدف تسعى إليه جميع الدول وتعمل جاهدة علي تحقيقه ، ومن المعروف ان النمو يرتبط بعدة عوامل ومحددات ذكرتها مختلف النظريات الاقتصادية منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي ، إلا انه عند تكوين النماذج القياسية لمحددات النمو الاقتصادي غالبا ما تكون هناك اسباب غير معروفة لتفسير النتائج التي تسمى ببواقى التقدير ، وفي هذا الصدد يبحث الاقتصاديين والإداريون عن اهم العوامل التي من شأنها ان تؤثر في النمو الاقتصادي للدولة في جميع المجالات لغرض زيادة معدلات عالية للنمو الاقتصادي ، ومن هذه العوامل التي طرحها الاقتصاديون المعاصرين نجد ان مؤشرات الحوكمة للمؤسسات التي وضعها خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات مستقاة من وكالات متخصصة بمراقبة جوانب متنوعة لمؤسسة الحكم تغطي عدداً كبيراً من دول العالم انطلاقاً من تعريف الحوكمة و المؤسسات التي تمارس بوساطتها السلطة في بلد ما و تشمل هذه المؤشرات السيطرة على الفساد ، فعالية الحوكمة ، الاستقرار السياسي وغياب العنف ، نوعية الأطر التنظيمية ، سيادة القانون ، التعبير عن الرأي و المساءلة ، ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي في ليبيا ، وذلك في ظل تطور الاقتصاديات نحو الاقتصاد المعرفي كون الحوكمة والنظام المؤسسي احد اعمدة اقتصاد المعرفة .

وفي هذا السياق تسعى ليبيا الي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال الحوكمة ضمن المتغيرات الاقتصادية المهمة في ادبيات الاقتصاد ، حيث تناولت الكثير من الدراسات الاقتصادية الحوكمة باعتباره من اهم المتغيرات التفسيرية في دالة النمو الاقتصادي .



مشكلة الدراسة :

إن الدول في سعيها نحو تحقيق النمو الاقتصادي قد اهتمت العديد من المتغيرات المهمة والتي تساهم في إدارة الاقتصاد بشكل صحيح ومن ثم تحقيق النمو ، ومن هذه المتغيرات الحوكمة ، والتي يجب تضمينها في السياسات الاقتصادية المحفزة للنمو .

ويسعى هذا البحث الي معرفة العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي التي حققتها ليبيا ، وتأسيسا علي ما تقدم تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

" ما مدى تأثير مؤشرات الحوكمة علي النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الزمنية 1996 - 2018 ؟"

هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على تأثير الحوكمة في النمو الاقتصادي من خلال اختبار العلاقة السببية بين مؤشرات الحوكمة و النمو الاقتصادي في ليبيا .

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

- تتبثق أهمية الدراسة من تناولها لموضوع حيوي يتسم بالحدائثة على الصعيدين الاكاديمي والعملي في المنظمات الاقتصادية العاملة في مختلف المجالات ، والذي يعتبر رافداً مهم للتنمية المستدامة .
- قد تفيد الدراسة القائمين على إدارة السياسة الاقتصادية في ليبيا من خلال ما تتكشف عنه نتائج الدراسة .
- تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال إثرائها للمعرفة العلمية لهذا النوع من الدراسات في مجال العلوم الاقتصادية .
- فتح مجالات للبحث العلمي في هذا الموضوع ، وذلك من خلال ما ستوفره هذه الدراسة بإذن الله من معلومات تساعد الباحثين والدارسين والمهتمين بموضوع الدراسة.

فرضية الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة وهدفها صيغت فرضية الدراسة على النحو التالي:

لا تؤثر مؤشرات الحوكمة علي النمو الاقتصادي في ليبيا.

الإطار النظري للدراسة

أصبحت الحوكمة بمختلف أبعادها شرطاً رئيساً لتحقيق النمو والتنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة، وذلك من خلال ايجاد الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية اللازمة للقضاء على الفقر ويجاد فرص العمل لحماية البيئة (محمود، 2012).

كما تعاطم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في معظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، نظراً لزيادة نسبة المخالفات والتجاوزات المالية والاخلاقية واتساع دائرة الفساد الاداري والاخلاقي ، الذي تشهده العديد من المنظمات بمختلف انواعها ومجالاتها ، وعلى المستوى العالمي، تعالت الاصوات والدراسات العلمية في الآونة الاخيرة ، التي تنادي بضرورة تطوير منظمات الاعمال لمعايير عمل أكثر رقياً ، وتوفير التوازن بين كفاءة الاعمال و اخلاقياتها ؛ وبسبب عدم التزام الكثير من القيادات الادارية بأخلاقيات العمل في منظمات الاعمال ، ظهرت مجموعة من المعايير والمبادئ تتضمن حقوق ومسؤوليات لكافة الاطراف ذات العلاقة بالمنظمات، التي عرفت بالحاكمية أو الحوكمة أو الحكم الرشيد ، أو الإدارة الرشيدة ، حيث توفر الحوكمة الإطار التنظيمي الذي يمكن المنظمات من تحقيق اهدافها في ظل تحديد القواعد المتعلقة بالإفصاح والشفافية

المتعلقة بكيفية اتخاذ القرارات، وتحديد سلطات و صلاحيات ومسؤوليات المديرين والعاملين بالمنظمات ، بالإضافة إلى تحديد حجم ونوعية البيانات والمعلومات التي يجب الإفصاح عنها للمساهمين ، وكافة الاطراف ذات المصلحة المحددة بالقوانين واللوائح الرسمية (أكريم ، 2011).

تعتبر الحوكمة المؤسسية (Corporate Governance) من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة وتميز الأداء (Parker et.al,2002 ; 2008 ; Hutchinson et. al, 2008 ; 2012 ; Sanad and Al-Sartawi, 2016 ، شارفي وبلعزوز، 2017)، كما نجحت الحوكمة في جذب قدر كبير من الاهتمام بسبب أهميتها للأداء الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر أن حوكمة المؤسسة على نحو سليم لا تعني فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيراً ضيقاً وحرفياً ، وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديريها والمتعاملين معها ، ولذلك فكلما اتسع نطاق من يأخذون بها كلما تحققت مصلحة أكبر للاقتصاد القومي، ومن جهة أخرى أصبحت قواعد حوكمة الشركات في كافة أنحاء العالم أداة قوية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويصبح تطبيق قواعد الإفصاح والشفافية بمثابة جهاز إنذار مبكر للحماية ضد المخاطر المالية (زين الدين ، 2008).

وقد أصبح نجاح المنظمة وبقاءها واستمرارها بالإضافة إلى الحفاظ على حقوق كافة الأطراف المعنية فيها أو كما يسميهم البعض أصحاب المصالح (Stakeholders) موضع اهتمام الكثير من الباحثين والممارسين وعلماء الاقتصاد والإدارة، ونظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، حرصت الكثير من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله وعلاقته بالمتغيرات التنظيمية والاقتصادية، ومن أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (حداد، 2008).

وفي ضوء تقرير للبنك الدولي بعنوان: الحوكمة الجيدة لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا) أشار الى التنمية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية يعيقها ضعف ادارة الحكم العامة التي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم ، إذ يقرر إن جذور ضعف النمو تكمن في فجوة إدارة الحكم ، حيث ان إدارة الحكم الرديئة تحد بدورها من ضعف إدارة الحكم العامة والتي تتخلف فيها المنطقة عن باقي دول العالم ، إن إدارة الحكم الرديئة تحد بدورها من وجود مناخ اعمال سليم وجذاب الاستثمارات والانتاج وتدني نوعية الخدمات والسلع العامة (نوير ، 2002) .

وليبيا باعتبارها إحدى الدول النامية التي تسعى للنهوض بمستوى مؤسساتها لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، يجب أن تُبدي اهتماماً للحوكمة على وجه التحديد، وذلك من خلال إبراز أهميتها، وتنميتها وتفعيل مبادئها، والتي أصبحت محور اهتمام الدول والمنظمات المعاصرة في سعيها المستمر للاهتمام بالأداء الفعال الاقتصادي والمجتمعي، وهذا مما حدا بالباحثين اجراء هذه الدراسة لمعرفة أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في ليبيا .

مفهوم الحوكمة:

ظهر مفهوم الحوكمة إلى السطح بقوة في السنوات القليلة الماضية نتيجة للعديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية و التنظيمية التي دفعت تجاه تطور هذا المفهوم ، و الحوكمة لغةً مستمدة من الحكم أو الحكومة وهو ما يعني الانضباط والسيطرة والحكم بكل ما تعني هذه الكلمات من معنى (جودة ، 2008: 16)؛ ويأتي مصطلح الحوكمة* كترجمة لعبارة Corporate Governance بعد أن أثار جدلاً واسعاً عند الترجمة (طارق، 2007) ؛ وتجدر الإشارة إلى انه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين كافة الإداريين والاقتصاديين والقانونيين والمحليين والكتاب والباحثين لمفهوم الحوكمة (موسى ، 2010 : 15) ؛ و أن هذا المفهوم في حد ذاته مازال يتسم بالغموض لدى الكثيرين، إلا أن كافة التعريفات تنطلق من ضرورة وجود التوازن في حقوق الأطراف المعنية ؛ مما أدى إلى ظهور العديد من المصطلحات المستخدمة مثل الحاكمة أو الحوكمة أو الحكم الرشيد، أو الإدارة الرشيدة ، الحكمانية، والحكم والتحكم المؤسسي إلى غير ذلك من المصطلحات ؛ وعلى الرغم من ذلك فإن أكثر المصطلحات استخداماً على الأقل في المجال الأكاديمي والبحثي هو الحوكمة كمرادف قريب Corporate Governance (أحمد، 2010 : 187).

ويذكر الزيات (1985) كانت بدايات استخدام مصطلح الحكم الرشيد أو الحاكمة الرشيدة في المؤسسات المالية، ثم انتقل تدريجياً إلى الحقل السياسي، ويعود ذلك التطور إلى ظهور فواعل جديدة فوق الدولة، كالمؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دوراً كبيراً في الانتشار الواسع لهذا المصطلح. وأصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، نتيجة الفساد المتفشى في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية ومفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات والأطر على كافة المستويات (خضيرات والشدوح، 2015).

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة بأنها النظام الذي يوجه ويضبط، أعمال الشركة، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة، المساهمين، ذوي العلاقة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة باتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء (OECD, 2004:5) ؛ وتعرفها مؤسسة التمويل الدولية "بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" (Alamgir, 2007 : 7)؛ وعرفها (Demirag , et al., 2000) بأنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها، وذلك من خلال إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة

* تجدر الإشارة إلى ان مصطلح الحوكمة ، قد تم اقتراحه من قبل الامين العام لمجمع اللغة العربية ، وقد استحسنته عدد من متخصصي اللغة العربية ، ومنهم المسؤولون عن مراكز دراسات اللغة العربية بالجامعة الامريكية - القاهرة (قاضي ، 2013 : 3)

شؤون الشركة، وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بالشركة، وتعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل، مع مراعاة مصالح الأطراف المختلفة؛ كما عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UNDP (3: 1997)** مضامين الحوكمة تعني: "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته"؛ وعرف **Plumptr et.al (1999: 3)** الحوكمة بأنها: (الهيكل، الوظائف، المسؤوليات، العمليات، الممارسات والتقاليد) المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة".

ومن بين أهم التعريفات التي قدمت لمفهوم الحوكمة ما قدمه البنك الدولي على أنها "مجموعة القواعد التي يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة، وبالتالي فإن الحكومة تتصرف لصالح الأفراد، وعليها أن تتيح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات بصورة متكافئة، وفي إطار من الشفافية والمصداقية، بل وتكون مسؤولة أمامهم، وهو ما يجعل أي حكم حكماً رشيداً" (World bank, 2003)، كما وقد عرفها رئيس البنك الدولي السابق J. Wolfenson بأنها الممارسات التي تدور حول العدالة والشفافية ومحاسبة المسؤولين (بوزاهر، 2018).

ويُعد أسلوب الحوكمة وسيلة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين، كما يؤدي إلى خلق ضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة، علاوةً على تطوير القيم الأساسية لاقتصاد السوق في المجتمع؛ وأشار مطر ونور (2006) إلى أن مفهوم نظام الحوكمة المؤسسية مرتبط بفروع المعرفة الأخرى، فمن علم الإدارة مثلاً يستمد النظام العناصر الخاصة بتحديد مهمات ومسؤوليات كل من الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة الشركة، في حين يستمد من علم المحاسبة عناصره الخاصة بتوفير سمات المصداقية والشفافية والإفصاح للبيانات المالية المنشورة التي تصدرها المؤسسة؛ أما الخطيب وقریط (2008) فقد قام باستخلاص بعض السمات والمظاهر التي يمكن أن تميز بين الحوكمة المؤسسية الجيدة والسيئة، وذلك بعد تحليل مقاصد المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ويبين الجدول التالي هذه السمات والمظاهر:

جدول (1) سمات ومظاهر الحوكمة المؤسسية

| مظاهر الحوكمة الجيدة | مظاهر الحوكمة السيئة |
|---|---|
| المشاركة في اتخاذ القرارات | التفرد في القرارات الهامة |
| مساءلة فاعلة | غياب المساءلة ومبدأ الثواب والعقاب |
| اتصال فعال وتوزيع واضح لخطوط السلطة والمسؤولية | غياب الاتصال الفعال داخل المنظمة ومع محيطها الخارجي |
| ارتياح واسع من قبل المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين في الاستثمار أو التعامل مع الشركة | علاقة متوترة بين المساهمين وأصحاب المصالح من جهة ومجلس الإدارة من جهة أخرى |
| يظهر أداء الشركة سلاسة وتجاوب سريع عند التعامل معها إضافة إلى تفاعل مع قضايا المجتمع ذات العلاقة بنشاط الشركة | تقارير إعلامية متواترة أو مداوات غير رسمية متنوعة تشير إلى فوضى إدارية وجودة منخفضة |
| تظهر التقارير المالية استمرار نمو الشركة وتحقيق | تشير نتائج تحليل تقاريرها المالية إلى إنتاجية |



| | |
|--|--|
| عوائد مجزية مقارنة بالشركات الأخرى وشفافية وإفصاحات كافية. | منخفضة و/أو خسائر أو عائد غير مجزي، وعدم أمانة إدارة الشركة وشفافية وإفصاحات غير كافية |
| استقرار ملموس لدى عاملي وموظفي الشركة | عدم استقرار العاملين وموظفي الشركة |

ويذكر (Moureen, 2004) يساعد الأسلوب الجيد لحوكمة المؤسسات في دعم الأداء الاقتصادي والقدرات التنافسية وجذب الاستثمارات للشركات والاقتصاد بشكل عام من خلال الوسائل التالية :

- 1 - تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات وعمليات الشركات وإجراءات المحاسبة والمراجعة المالية على النحو الذي يمكن من ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.
- 2 - تحسين وتطوير إدارة الشركة ومساعدة المديرين ومجلس الإدارة على بناء استراتيجية سليمة وضمان اتخاذ قرارات الربح أو السيطرة بناءً على أسس سليمة، بما يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء.
- 3 - تجنب حدوث أزمات مصرفية حتى في الدول التي لا يوجد بها تعامل نشط على معظم شركاتها في أسواق الأوراق المالية.
- 4 - تقوية ثقة الجمهور في نجاح الخصخصة، وضمان تحقيق الدولة أفضل عائد على استثماراتها، وبالتالي إتاحة المزيد من فرصة العمل، وزيادة التنمية الاقتصادية.
- 5 - ضمان التعامل بطريقة عادلة بالنسبة للمساهمين والعمال والدائنين والأطراف الأخرى ذوي المصلحة في حالة تعرض الشركة للإفلاس.

وعلى الرغم من اختلاف التعريفات غير أنها تتفق ضمناً أن الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والمواطنين، عبر سياسات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وتقوم به قيادات سياسية منتخبة (كريم: 2004).

الأهمية الاقتصادية للحوكمة:

تبرز أهمية الحوكمة في كونها تنادي بتطبيق أعلى درجات الشفافية والإفصاح وهو ما يترتب عليه أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات من مختلف الجوانب لعل من أهمها الجانب الاقتصادي والذي ينعكس في النقاط التالية (الشويرف والبيبا، 2018):

1. تطبيق الحوكمة من قبل المؤسسات يساهم في استغلالها لمواردها بالشكل الأمثل.
2. تساعد الحوكمة في تحقيق معدلات تنموية مرضية من خلال مساهمتها في زيادة الانتاجية.
3. تعمل الحوكمة على استقرار أسواق المال من خلال ما تقتضيه من إفصاح للقوائم المالية للشركات المدرجة بالسوق.
4. تطبيق الحوكمة من قبل الشركات يعمل على تقليل كلفة رأس المال بها وذلك مرده الى أن البنوك تمنح قروضاً ذات نسب فائدة أقل للشركات التي تطبق أنظمة الحوكمة مقارنة بالشركات غير الملتزمة بالحوكمة.



5. من أهم الأسس التي تقوم عليها الحوكمة هي المصداقية والشفافية مما يعني أن الحوكمة تسهل من عملية الرقابة والإشراف على أداء المؤسسات من خلال تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق الشفافية والإفصاح.

6. هدف المستثمر الأجنبي ينصب على الاستثمار في بيئة عمل جيدة تكاد تخلو من مظاهر الفساد ولذلك فإن تطبيق الحوكمة يساهم في استقطاب الاستثمارات الخارجية حيث أن الشركات التي تطبق أنظمة الحوكمة يجذب المستثمرين نحو أسهمها، باعتبارها فرصة للاستثمار في شركة ملتزمة وشفافة، ومن ثم فإن عنصر عدم التيقن يكون أقل مقارنة بالشركات الأخرى.

مؤشرات الحوكمة المؤسسية :

تتعدد مؤشرات الحوكمة وتختلف درجة مصداقيتها وجودتها من مؤشر الى آخر، ومن أهم هذه المؤشرات والتي تتميز بكثرة الاستخدام مع درجة مصداقية عالية هو ما قدمه البنك الدولي والتي تُعرف بالمؤشرات العالمية للحوكمة (WGI) (Worldwide Governance Indicators) والتي تضم (213) دولة والتي كانت بداية صدوره من العام 1996م وكان يصدر كل سنتين حتي العام 2002 حيث أصبح يصدر بشكل سنوي، ووفقاً للبنك الدولي فإن المؤشرات العالمية للحوكمة قدمت كمؤشر شامل لقياس جودة الحكم وليس كبديل للمقاييس الأخرى، و يتكون (WGI) من ست مقاييس وكل مقياس يمكن استخدامه بشكل مستقل لموضوع من مواضيع الحوكمة، وهذه المؤشرات هي (world bank) (البيبايس والشويرف، 2018؛ خضيرات والشدوح ، 2015 ؛ بشير باي، 2015 ، بوزاهر ، 2018 ، مازوزي ، 2017)

ثالثاً: مؤشرات الحاكمية الرشيدة:

تستند الحاكمية الرشيدة على المؤشرات التالية: (Good Governance www.worldbank.org. Indicators):

1) **مؤشر حق التعبير والمساءلة (Voice and Accountability):** يقيس هذا المؤشر: الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية، والانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية الصحافة، والحرية المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام.

2) **مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability):** يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حدوثها، توترات إثنية، أو نزاع مسلح، أو فلاق اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، ويقيس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

3) **مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness):** يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

4) **نوعية الأطر التنظيمية (Regulatory Quality):** يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في



مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص.

(5) **مؤشر سيادة القانون (Rule of Law):** ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقييد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها. بمعنى أن الجميع، حكماً ومسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون. وعلى سبيل المثال، يجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانات لها ولحريات الإنسان الطبيعية.

(6) **مؤشر مدركات الفساد (Control of Corruption):** يعرف المؤشر الفساد بأنه، سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشوي في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة.

ويقيس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد. ومدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية. وتشير منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن الفساد لعام 2008، بالقول ان الفساد ربما يكون مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقراً لا سيما عندما يكون الامر متعلقاً بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب.

الدراسات السابقة ذات العلاقة بالحوكمة والنمو الاقتصادي

دراسة الشويرف والبيباص (2018) : تهدف هذه الدراسة للبحث في العلاقة ما بين مؤشرات الحوكمة العالمية الموضوعة من قبل البنك الدولي ومعدلات النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة من 1996-2016، وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تبرز أهمية الحوكمة من خلال استخدام النماذج القياسية في اثبات وجود هذه العلاقة من عدمها، ولأجل ذلك استخدم المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، ومن اهم ما توصلت اليه من نتائج هو غياب العلاقة ما بين مؤشرات الحوكمة ومعدل النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي.

دراسة مازوزي (2017) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر آليات الحكم الراشد كمبرس على النمو الاقتصادي بصفته المتغير المستجيب و ذلك من خل دراسة قياسية اقتصادية شملت العالم العربي ممثلا بعشرين دولة عربية للفترة الممتدة (1996-2015) و لبلوغ هذا الهدف اعتمدنا في هذا البحث على بيانات إجمالي الناتج المحلي معيرا للنمو الاقتصادي لدول العينة كمتغير تابع و المؤشرات الست للحكم الراشد كمتغيرات مفسرة باستخدام تحليل نماذج السلاسل الزمنية ذات المقاطع الطولية ، بدءا بالتحليل الساكن ثم اختبارات سكون السلاسل و التكامل المشترك و دراسة أثر الصدمات في المستقبل. و في النهاية خلص البحث إلى مثالية نموذج الانحدار ذو الآثار الثابتة في دراسة العلاقة، حيث أكدت نتائج الدراسة ان أثر آليات الحكم الراشد قصير المدى على النمو الاقتصادي.

دراسة عيسى وإبراهيم (2016) والتي رمت إلى اختبار العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال استخدام بيانات سلاسل زمنية للفترة (1996-2013) وذلك باتباع المنهج الكمي من خلال استخدام الأسلوب القياسي وبالاستعانة بالبرامج الإحصائية. وخلصت الدراسة الى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين كل من المؤشر التجميعي للحوكمة والنمو الاقتصادي (معبّر عنه بالناتج الفردي) إلا أن هذه العلاقة ضعيفة جدا ولكن

وعلى الرغم من ضعفها إلا أنها أكبر بعشرة أضعاف من المرونة قصيرة الأجل، كما بين اختبار جرونجر للسببية وجود علاقة تأثير في اتجاه واحد وهو من الحوكمة الجيدة نحو النمو الاقتصادي وليس العكس.

دراسة Engjell (2015) هدفت الدراسة الى التعرف على تحديد العلاقة بين الحكم الرشيد و النمو الاقتصادي في دول غرب البلقان ، واعتمدت الدراسة المنهج الكمي باستخدام تحليل الانحدار المتعدد باستخدام برنامج stata، وخلصت الدراسة الى عدم وجود يوجد اعتماد كبير على تحسين مؤشرات الحكم على النمو الاقتصادي في فترات الدراسة.

دراسة العجلوني (2013) هدفت الدراسة الى التعرف على أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية: هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر الحكم الرشيد في النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وناقش البحث بالتحليل خصائص ومبادئ ومؤشرات الحكم الرشيد وعلاقة كل ذلك بالنمو الاقتصادي، على المدى القصير، والقدرة على إدامته بما يُحقق التنمية الاقتصادية المُستدامة، على المدى الطويل. كما تم تطوير نموذج اقتصادي رياضي لقياس أثر الحكم الرشيد في إدامة النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة 1996-2011 باستخدام الإندار المتعدد ذو التأثير الثابت. خلصت الدراسة إلى وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية. وقد أظهر التحليل أن معدل النمو الاقتصادي مرتبط إيجابياً بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في الدول العربية. وأن هذه العلاقة غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة، إذ أن كون الدولة نفطية أم غير نفطية لم يُؤثر في هذه العلاقة. كما أظهرت النتائج بأن ليس جميع مؤشرات الحاكمية على نفس المستوى من الأهمية في التأثير في النمو الاقتصادي. فمؤشرات جودة التشريع وسلطة القانون ومحاربة الفساد تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، بينما ليس لمؤشرات المشاركة والمسألة والاستقرار السياسي وفعالية الحكومة تأثير واضح بسبب ضعف الهياكل السياسية ذات الطابع الديمقراطي، وعدم ملائمة هذه المؤشرات لثقافة وبيئة المجتمعات العربية، التي تتصف غالبيتها بضعف الوعي السياسي.

دراسة محمود (2012) والتي ركزت حول أثر الحوكمة في النمو في ظل اقتصاد المعرفة بالاقتصاد العراقي والدول المجاورة له في ظل التحول نحو الاقتصاد المعرفي. وانتهجت الدراسة المنهج النظري في دراسة الحوكمة في الفكر الاقتصادي وتطوره في المدارس الفكرية، واعتمد في الجانب التطبيقي على عينة مكونة من سبعة دول هي العراق وما جاوره من دول للفترة الزمنية (1996-2008). وأظهرت الدراسة إلى أن الكويت وتركيا هي من أكثر الدول تطوراً في مجال الحوكمة في العينة المختارة، في حين كانت الدول الأكثر سلبية هي العراق وايران وأوضح النتائج كذلك ان جميع دول المنطقة لازالت ضمن القيم الأقل في مؤشر الحوكمة مقارنة ببقية دول العالم.

وأجرى Shawwa (2007) دراسة تهدف إلى بحث العلاقة بين مدي تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية ومؤشرات الأداء في الشركات المساهمة الأردنية، وقد تم التركيز على عنصري حجم مجلس الإدارة وتركز منصبى رئاسة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في شخص واحد، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة هامة وجديرة بالتحقق وهي أن الجمع بين منصبى رئاسة مجلس الإدارة والمنصب الأول في الإدارة التنفيذية كان له ارتباط إيجابيا بمؤشرات أداء الشركات المساهمة الأردنية، وبناءً على النتيجة السابقة فقد أوصت الدراسة بأن يتم تعديل بعض

معايير مبادئ الحوكمة المطبقة وفقاً للاعتبارات والمعايير الثقافية والقانونية والمؤسسية التي قد تميز مجتمعاً عن سواه.

كما قام Black and Khanna (2007) بدراسة هدفت إلى التعرف على التغيير في أسعار أسهم الشركات في الهند كنتيجة للإعلان بخصوص الحوكمة الذي أصدرته الجهات الرقابية على قطاع الأوراق المالية في الهند في العام 1999، وأشارت الدراسة إلى أن إعلان الحوكمة كان له أثر في زيادة أسعار الأسهم بنسبة 4% و 7% للشركات المدرجة الكبيرة والصغيرة نسبياً على التوالي.

وأخيراً قدم أحمد (2003): دراسة استهدفت مدى إمكانية تطبيق حوكمة الشركات في البيئة المصرية، وقد خلصت الدراسة إلى أن الظروف الحالية في مصر تساعد على الإسراع بتطبيق حوكمة الشركات والاستفادة من المزايا التي تحققت للدول التي قامت بتطبيقه من الأداء وزيادة الرقابة والمساءلة على الشركات وزيادة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية بما يحقق مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى بالشركة؛ كما أنهت الدراسة إلى أن تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة المصرية أصبح مطلباً ضرورياً وذلك للمساهمة في نجاح ونمو سوق المال في مصر، وكذلك العمل على نمو الاقتصاد القومي من خلال المساعدة في توفير الثقة والمصادقية في المعلومات المالية المنشورة للشركات المساهمة المصرية مما يساعد على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

تأسيساً على ما تقدم، فإن الدراسة الحالية تتشابه مع بعض الدراسات السابقة في المجال الخاص بالدراسة وهو الحوكمة والنمو الاقتصادي، وإن كانت معالجة الدراسات السابقة للمجال نفسه يختلف عن معالجة الدراسة الحالية، حيث أن هذه الدراسات تنتوع فيما بينها من حيث الزوايا التي تم التطرق إليها لدراسة الحوكمة من جانب كل باحث، كما يلاحظ أن كل هذه أجريت في بيئات مختلفة، أيضاً لوحظ وجود ندرة في الدراسات التي تناولت أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي في ليبيا باستثناء دراسة الشويرف والبيباص (2018)، حيث لم يتوافر للباحثين دراسات تناولت هذا الجانب بالدراسة والتحليل والتفسير للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها، مما يجعل الباب مفتوحاً لأي باحث لسد هذه الثغرة البحثية والإسهام في إثراء الجانب المعرفي والتطبيقي في موضوع قياس أثر مؤشرات الحوكمة بالنمو الاقتصادي في ليبيا، وبذلك فإن الدراسة الحالية تُعتبر مكملة في أهدافها لما عرض من أهداف، وإضافة جديدة لما سبق عرضه، كما تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إثراء الجانب النظري للدراسة، ومناقشة نتائج الدراسة الحالية ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة.

تطورات النمو الاقتصادي و مؤشرات الحوكمة في ليبيا

يشير الجدول رقم (2) إلى تطورات النمو الاقتصادي و مؤشرات الحوكمة في ليبيا خلال الفترة 1996-2018 حيث يقاس النمو الاقتصادي في العادة باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و تقارن النسبة في سنة معينة مع سابقتها (سعدون، 2017)، و نلاحظ من خلال الجدول المشار إليه أن معدلات نمو (GDP) قد شهدت تذبذبات كبيرة لا سيما بعد العام 2010 تراوحت بين نمو سلبي وصل إلى (-66.7) عام 2011 نتيجة للأحداث التي شهدتها البلاد في ذلك العام و نمو إيجابي وصل إلى (124.7) عام 2012 حسب تقديرات صندوق النقد الدولي .

كما يشير الجدول إلى أن معدلات النمو الاقتصادي بعد العام 2012 حققت معدلات سالبة خلال الفترة 2013-2016 تراوحت بين (-7.3) و (-53) و يُعزى ذلك إلى انعكاسات أزمة ائقالموانئ و الحقول النفطية و توقف الصادرات الوطنية من النفط و الظروف الأمنية و السياسية الاستثنائية التي سادت البلاد خلال هذه الفترة قبل أن يحقق النمو الاقتصادي في العام 2017 و 2018 قفزات كبيرة بعد فك الحصار



على الموائى النفطية و استئناف انتاج و تصدير النفط الخام الذي يمثل المورد الوحيد للدخل في الاقتصاد الليبي .

أما مؤشرات الحوكمة الستة التي يشير إليها الجدول فقد سجلت تقديرات سالبة على سلم التقديرات طيلة الفترة 2018-1996 و خاصة تلك المتعلقة بالاستقرار السياسي و غياب العنف (PV)، و نوعية الأطر التنظيمية (RQ) و بالرجوع إلى الجدول المشار إليه سنجد أن هذين المؤشرين بعد العام 2010 وصلا إلى قيم متدنية جدا ، فعلى سبيل المثال وصل مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف عام 2014 إلى (-2.35) و هو بذلك يقترب من الحد الأدنى (-2.5) الموضوع من قبل خبراء البنك الدولي و هو ما يعكس حالة الانفلات الأمني و انتشار العنف و الارهاب في تلك السنة و التي انعكست بدورها على الأداء الاقتصادي و معدلات النمو و بالنتيجة نوعية متدنية من المؤسسات في ليبيا .

بالنسبة لمؤشرات السيطرة على الفساد (CC) و فعالية الحكومة (GE) و سيادة القانون (RL) نلاحظ أنها سجلت مؤشرات سالبة طيلة فترة الدراسة لاسيما بعد العام 2010 مما يعكس تفشي الفساد و انتشار الفوضى على كافة الصعد و هو ما ينعكس بالنتيجة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرضية .

أما مؤشر ابداء الرأي و المساءلة و المحاسبة (VA) نلاحظ أنه سجل أرقاماً متدهورة جداً طيلة فترة الدراسة تراوحت بين (-1.49) عام 1996 و (-1.94) عام 2010 مع تحقيقه تحسناً خلال عامي 2012 و صل إلى (-0.90) لكنه مازال في المنطقة السالبة ثم بعد العام 2012 عاود الإنحدار من جديد إلى أن وصل إلى (-1.44) عام 2017 و بالتالي يعكس هذا المؤشر ثقافة الاستبداد و التسبب و افلات المسؤولين بمؤسسات الدولة من المحاسبة و المساءلة و العقاب الرادع مما يؤثر بالسلب على الاقتصاد المؤسسي .

وفقاً لمؤشرات الحوكمة الستة (CC ، GE ، PV ، RQ ، RL ، VA) المشار إليها بالجدول ينظر إلى ليبيا على أنها دولة غير مستقرة سياسياً ، يهيمن عليها الفساد ، و الفشل الحكومي ، لا يسود فيها القانون ، و يتفشى فيها التسبب الإداري ، و عدم المساءلة و المحاسبة للمسؤولين ، و بالتالي لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي (GDP) المنشود ما لم يكن هناك جهد محموم و خطوات حثيثة لتحسين جودة الحكم على جميع المستويات .

جدول (2) تطورات النمو الاقتصادي و مؤشرات الحوكمة في ليبيا خلال الفترة (1996-2018)

| VA | RL | RQ | PV | GE | CC | GDP | Date |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|------|
| -1.49 | -1.18 | -1.73 | -0.98 | -0.88 | -0.87 | 2.6 | 1996 |
| -1.58 | -1.15 | -1.82 | -0.90 | -0.91 | -0.89 | -0.6 | 1997 |
| -1.67 | -1.11 | -1.91 | -0.81 | -0.94 | -0.90 | -0.4 | 1998 |
| -1.68 | -1.05 | -1.85 | -0.55 | -1.02 | -0.88 | 0.5 | 1999 |
| -1.68 | -0.99 | -1.78 | -0.29 | -1.09 | -0.86 | 3.7 | 2000 |
| -1.75 | -1.06 | -1.70 | -0.19 | -1.05 | -0.91 | -1.8 | 2001 |
| -1.82 | -1.13 | -1.61 | -0.09 | -1.00 | -0.95 | -1 | 2002 |
| -1.75 | -0.89 | -1.48 | 0.12 | -0.88 | -0.88 | 13 | 2003 |
| -1.79 | -0.90 | -1.35 | 0.35 | -0.85 | -0.90 | 4.5 | 2004 |
| -1.85 | -0.97 | -1.48 | 0.44 | -1.04 | -0.96 | 11.9 | 2005 |

| | | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|
| -1.98 | -1.07 | -1.46 | 0.35 | -1.06 | -1.08 | 6.5 | 2006 |
| -1.95 | -0.98 | -1.10 | 0.74 | -1.02 | -1.04 | 6.4 | 2007 |
| -1.94 | -0.82 | -0.90 | 0.80 | -1.02 | -0.95 | 2.7 | 2008 |
| -1.91 | -0.93 | -1.14 | 0.83 | -1.08 | -1.20 | -3 | 2009 |
| -1.94 | -0.99 | -1.19 | -0.02 | -1.09 | -1.28 | 3.2 | 2010 |
| -1.60 | -1.20 | -1.53 | -1.28 | -1.31 | -1.30 | -66.7 | 2011 |
| -0.90 | -1.13 | -1.65 | -1.58 | -1.47 | -1.36 | 124.7 | 2012 |
| -0.97 | -1.33 | -1.85 | -1.84 | -1.47 | -1.48 | -36.8 | 2013 |
| -1.11 | -1.50 | -2.12 | -2.35 | -1.69 | -1.56 | -53 | 2014 |
| -1.34 | -1.62 | -2.23 | -2.19 | -1.65 | -1.61 | -13 | 2015 |
| -1.42 | -1.81 | -2.27 | -2.28 | -1.89 | -1.62 | -7.4 | 2016 |
| -1.44 | -1.78 | -2.21 | -2.32 | -1.77 | -1.59 | 64 | 2017 |
| -1.40 | -1.74 | -2.24 | -2.26 | -1.77 | -1.61 | 10.9 | 2018 |

المصدر: GDP: صندوق النقد الدولي IMF2018

($\pm 2.5, CC, GE, PV, RQ, RL, VA$): البنك الدولي

التحليل القياسي للدراسة

التعريفات الإجرائية:

تتألف متغيرات الدراسة من النمو الاقتصادي الذي يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2010 معبراً عنه كمعدل و مصدر البيانات من صندوق النقد الدولي (IMF).

أما المتغيرات التفسيرية فهي مؤشرات تجميعية لمؤسسات الحكم وضعها خبراء البنك الدولي استناداً إلى بيانات مستقاة من وكالات متخصصة بمراقبة جوانب متنوعة لمؤسسة الحكم تغطي عدداً كبيراً من دول العالم انطلاقاً من تعريف الحكم بوصفه التقاليد و المؤسسات التي تمارس بوساطتها السلطة في بلد ما (يونس و أحمد ، 2012) و تشمل هذه المؤشرات كل من:

1- السيطرة على الفساد (Control of Corruption) يقيس هذا المؤشر مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها و كبيرها.

2- فعالية إدارة الحكم (Government Effectiveness): نوعية الخدمات العامة و قدرة جهاز الخدمة المدنية و استقلاله عن الضغوط السياسية و نوعية إعداد السياسات .

3- الإستقرار السياسي و غياب العنف (Political Stability Absent of Violence): احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب .

4- نوعية الأطر التنظيمية (Regulatory Quality): قدرة الحكومة على توفير سياسات و تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص و تساعد على ذلك .

5- سيادة القانون (Rule of Law) يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع و التقيد بها بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود و حقوق الملكية و الشرطة و المحاكم و كذلك احتمال وقوع جرائم و أعمال عنف .





6-التعبير عن الرأي و المساءلة (Voice and Accountability) يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم ، و كذلك حرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات و المنظمات المدنية و حرية وسائل الإعلام .

نموذج الدراسة و المنهجية :

1-نموذج الدراسة :

بالإطلاع على العديد من الدراسات السابقة منها (الشمري و عويش ،2016) ،(نجا ،2016) ،(يونس و أحمد ،2012) ، (الشويرف و البيباص ،2018) تم تصميم نموذج الدراسة كالتالي :

$$GDP=\beta_0+\beta_1CC+\beta_2GE+\beta_3PV+\beta_4RQ+\beta_5RL+\beta_6VA+\varepsilon$$

حيث :

GDP:معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

CC: مؤشر السيطرة على الفساد

GE: فعالية إدارة الحكم (فعالية الحكومة)

PV:الاستقرار السياسي و غياب العنف و الارهاب

RQ:الأطر التنظيمية (جودة التشريع)

RL:سيادة القانون

VA:إبداء الرأي و المساءلة

β_0 = الثابت

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$ معالم النموذج

ε حد الخطأ العشوائي

2-منهجية Toda-Yamamoto لسببية جرانجر :

أدخل Granger مفهوم السببية في الإقتصاد القياسي عام 1969، و تعرف السببية حسب Granger بأنه إذا كان لدينا متغيرين X,Y فإن المتغير X يسبب المتغير Y إذا كانت هناك معلومات في ماضي X مفيدة في التنبؤ بـ Y، و هذه المعلومات غير موجودة في ماضي Y.

و يميز Granger بين أربع أنواع من السببية :

1-السببية وحيدة الاتجاه: نقول أن X تسبب Y.

2-السببية بالاتجاهين (سببية مزدوجة أو متداخلة): و هي تعني أن X تسبب Y و Y تسبب X.

3-السببية الآتية: و تعني أن القيمة الحالية لـ X تسبب القيمة الحالية لـ Y.

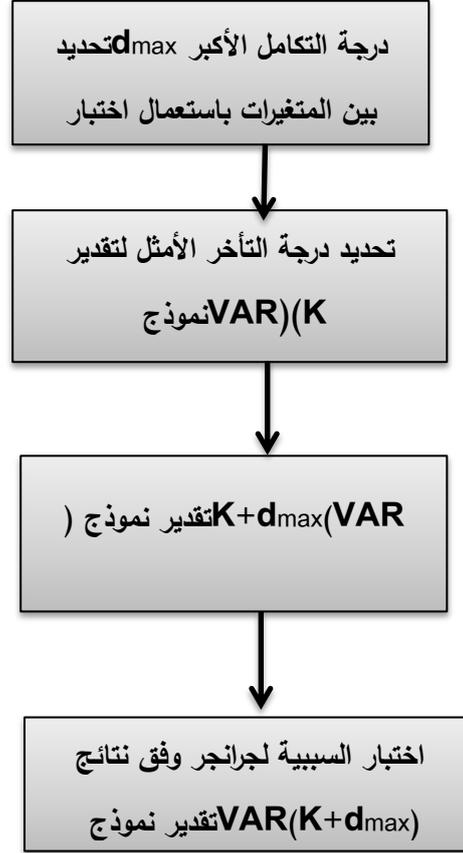
4-السببية المتباطئة (الآجلة):القيم الماضية لـ X تسبب القيمة الحاضرة لـ Y(نقار و العواد ،2012).

و يتطلب إجراء اختبار Granger للسببية أن تكون السلاسل الزمنية موضوع الدراسة مستقرة من نفس الرتبة (الفاخري ،2016) و لهذا الغرض اقترح كل من Yamamoto و Toda منهجية جديدة لاختبار السببية في



حالة المتغيرات ذات رتب مختلفة للتكامل $I(1), I(0)$ أو حتى $I(2)$ ، و ذلك من خلال تقدير نموذج $VAR(K+dmax)$ حيث K فترة الابطاء المتلى ، $dmax$ أعلى رتبة تكامل للسلاسل الزمنية موضوع الدراسة. و يمكن تلخيص منهجية اختبار السببية لتودا ياماموتو في الشكل رقم (1) التالي :

شكل (1) خطوات إجراء اختبار سببية تودا-ياماموتو



المصدر: هشام، عياد. (2017). العلاقة السببية بين معدل الفقر، اللامساواة و النمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الإقتصادية -المجلد الثاني ع- (7).

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية قيد الدراسة

يقال أن سلسلة زمنية لمتغير ما مستقرة (ساكنة) إذا كانت خصائصها لا تتغير بمرور الزمن، مما يعني أن ميل المتغير يعود إلى متوسط قيمته ثم يتذبذب حول تلك القيمة . و تأتي أهمية افتراض سكون السلسلة الزمنية من أنه إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة (غير ساكنة) فإنه لا يمكن دراسة سلوكها إلا خلال الفترة الزمنية موضع الاعتبار ، و بالتالي تكون أقل أهمية إذا ما أريد الاستفادة منها في التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية في المستقبل (الفخري، 2016) و لذلك فإن من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة





باستخدام اختبار ديكي فوللر المطور (ADF) Augmented Dickey-Fuller حيث يقوم اختبار ديكي فوللر المطور (ADF) على اختبار الفرضية التالية (Gujarati,2004).

H_0 : يوجد جذر الوحدة في السلسلة (أي أن السلسلة غير مستقرة).

H_1 : لا يوجد جذر الوحدة في السلسلة (أي أن السلسلة مستقرة).

و يتم اجراء هذا الاختبار للسلاسل الزمنية الاصلية عند المستوى أولاً بالصيغ الثلاث (حد ثابت ، حد ثابت و اتجاه ، بدون حد ثابت و اتجاه) . و إذا لم تستقر عند المستوى ، يتم أخذ الفروق الأولى ثم الثانية ، و هكذا إلى أن تستقر ، و يتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود مشكلة جذر الوحدة إذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لاختبار (ADF) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 0.05، و القيمة الاحتمالية أقل من 0.05.

جدول (3) نتائج اختبار ديكي فوللر المطور (ADF)

| ADF | المتغير | المستوى I(0) | | | الفرق الأول I(1) | | | الفرق الثاني I(2) | | | القرار |
|-----|---------|--------------|-----------------|--------|------------------|-----------------|--------|-------------------|-----------------|------|----------------|
| | | Prob* | | | Prob* | | | Prob* | | | |
| | | حد ثابت | حد ثابت و اتجاه | بدون | حد ثابت | حد ثابت و اتجاه | بدون | حد ثابت | حد ثابت و اتجاه | بدون | |
| | Gdp | 0.0019 | 0.0068 | 0.0001 | - | - | - | - | - | - | مستقر عند I(0) |
| | Cc | 0.9552 | 0.5159 | 0.9890 | 0.0032 | 0.0069 | 0.0008 | - | - | - | مستقر عند I(1) |
| | GE | 0.9385 | 0.7733 | 0.9744 | 0.0008 | 0.0032 | 0.0001 | - | - | - | مستقر عند I(1) |

| | | | | | | | | | | | |
|--|----|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|----------------|
| | RL | 0.9551 | 0.8346 | 0.9090 | 0.0075 | 0.0110 | 0.0006 | - | - | - | مستقر عند I(1) |
| | PV | 0.6784 | 0.7435 | 0.3247 | 0.1844 | 0.2608 | 0.0244 | 0.0026 | 0.0092 | 0.0001 | مستقر عند I(2) |
| | RQ | 0.6539 | 0.9532 | 0.6877 | 0.0665 | 0.1221 | 0.0057 | 0.0002 | 0.0015 | 0.0000 | مستقر عند I(2) |
| | VA | 0.2731 | 0.2863 | 0.5482 | 0.0432 | 0.1494 | 0.0031 | 0.0010 | 0.0063 | 0.0000 | مستقر عند I(2) |

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج Eviews10

يشير الجدول (3) أعلاه أن سلسلة المتغير معدل النمو الاقتصادي (GDP) استقر عند المستوى نظراً لأن احصائية اختبار ديكي فوللر المطور ADF كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من 1% . و من ثم نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة و نرفض الفرضية العدمية بالتالي المتغير (GDP) مستقر عند المستوى I(0)، أما بالنسبة للمتغيرات التحكم في الفساد (CC) و فعالية الحكومة (GE) و سيادة القانون (RL) لم تستقر عند المستوى حيث نقبل الفرضية العدمية التي تؤكد على وجود جذر الوحدة و نرفض الفرضية البديلة و تطلب الأمر اختبارها عند الفرق الأول و من خلال نتائج قيم الاحتمالية لاختبار ADF التي تشير إليها الجدول سنقبل الفرض البديل عند الفروق الأولى و نجد أن المتغيرات (CC)، (GE)، (RL) استقرت عند الفرق الأول I(1) بمستوى دلالة احصائية أقل من 1% . بالنسبة للمتغيرات الاستقرار السياسي و غياب العنف و الارهاب (PV) وجود التشريع (RQ) و ابداء الرأي و المساءلة (VA) فتشير نتائج قيم الاحتمالية لاختبار ADF أنها استقرت عند الفروق الثانية I(2) بمستوى دلالة أقل من 1%.

بحسب النتائج السابقة نجد أنه ظهر لدينا خليط بين متغيرات مستقرة عند المستوى I(0) و أخرى مستقرة عند الفرق الأول I(1) و أخرى مستقرة عند الفرق الثاني I(2)، و بالتالي لا يمكننا استخدام سببية Granger التي تشترط استقرارية المتغيرات عند نفس الرتبة، وبالتالي لابد هنا من الاعتماد على منهجية Toda-Yamamoto لدراسة السببية ، مع الاعتبار هنا أن dmax تساوي (2) وفقاً لأعلى رتبة تكامل للمتغيرات السبعة ، و كمرحلة ثانية لابد من تحديد قيمة (K) التي تمثل عدد التأخرات المثلى لنموذج VAR.

تحديد درجة التأخر المثلى :

أظهرت نتائج اختبارات تحديد فترة الإبطاء المثلى، حسب المعايير الخمسة الموضحة بالجدول (4) أن الفترة الأولى هي فترة الإبطاء المثلى التي يجب أن يتضمنها نموذج الدراسة

جدول رقم (4) فترة التأخر المثلى

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------|-----------|-----------|------------|-----------|------------|
| 0 | -45.09935 | NA | 4.32e-07 | 5.209935 | 5.558442 | 5.277967 |
| 1 | 72.67608 | 141.3305* | 6.20e-10* | -1.667608* | 1.120443* | -1.123351* |

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج Eviews10

نموذج Var

VAR Model – Substituted Coefficients:

=====

$$\begin{aligned} \text{GDP} = & - 0.328267271049 * \text{GDP}(-1) + 188.968895317 * \text{CC}(-1) - \\ & 137.395060331 * \text{GE}(-1) - 44.6794187759 * \text{PV}(-1) - 20.9336686969 * \text{RL}(-1) + \\ & 86.1888162662 * \text{RQ}(-1) - 81.9288638195 * \text{VA}(-1) + 10.8775296396 \end{aligned}$$

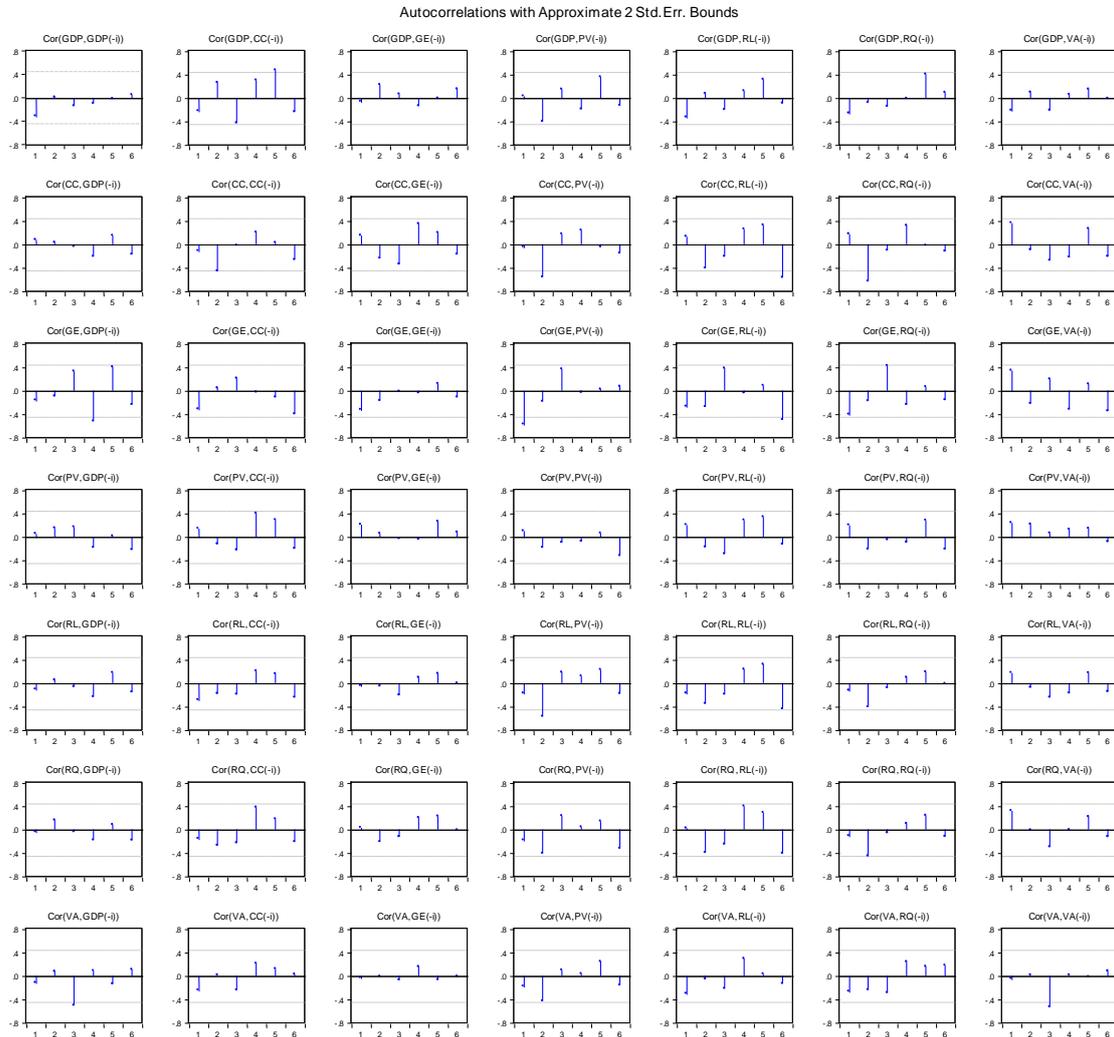
تشخيص النموذج

1-الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي بالبقايا

للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بالبقايا تم استخدام Correlograms و يتضح من خلال الرسوميات البيانية في الشكل رقم (2) أن جميع المتباطئات تقع داخل حدود الثقة و بذلك نجد أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبقايا.



شكل (2) اختبار الكشف عن الإرتباط الذاتي



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

التوزيع الطبيعي للبقاوي

جدول رقم (5) التوزيع الطبيعي للبقاوي

| component | Jarque-Bera | Df | Prob. |
|-----------|-------------|----|--------|
| 1 | 2.253447 | 2 | 0.3241 |
| 2 | 1.038308 | 2 | 0.5950 |
| 3 | 0.376155 | 2 | 0.8286 |
| 4 | 1.410634 | 2 | 0.4940 |
| 5 | 0.708298 | 2 | 0.7018 |
| 6 | 1.520173 | 2 | 0.4676 |
| 7 | 0.435641 | 2 | 0.8043 |



| | | | |
|-------|----------|----|--------|
| Joint | 7.742656 | 14 | 0.9023 |
|-------|----------|----|--------|

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

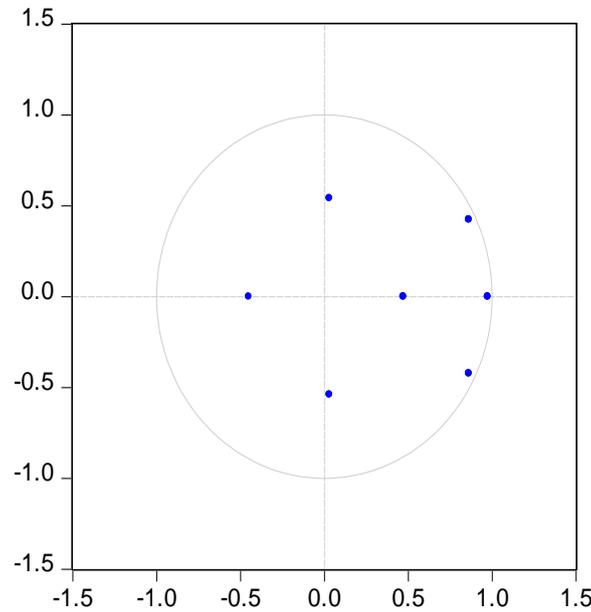
يتضح من الجدول رقم (5) أن احصائية Jarque-Bera لجميع البواقي أقل من القيمة الجدولية (7.742656) ، و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية %5

الاستقرار الهيكلي :

من خلال اختبار الجذور الأحادية المبينة بالشكل رقم (3) أدناه يتضح أن النموذج مستقر حيث مقلوب الجذور الأحادية جميعها تقع داخل دائرة الوحدة و هذا ما يتأكد من خلال الجدول (6) المرافق للشكل البياني حيث جميع قيم الجذور كانت أقل من الواحد صحيح أي أن النموذج مستقر هيكلياً.

شكل (3) نتيجة إختبار Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

جدول (6) قيم الجذور الأحادية لمتغيرات النموذج

Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: GDP CC GE PV RL

RQ VA

Exogenous variables: C

Lag specification: 1 1

Date: 07/13/19 Time: 19:31



| Modulus | Root |
|----------|----------------------|
| 0.974427 | 0.974427 |
| 0.960025 | 0.861679 – 0.423270i |
| 0.960025 | 0.861679 + 0.423270i |
| 0.540851 | 0.031376 – 0.539940i |
| 0.540851 | 0.031376 + 0.539940i |
| 0.471848 | 0.471848 |
| 0.449172 | -0.449172 |

No root lies outside the unit circle.

VAR satisfies the stability condition.

من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

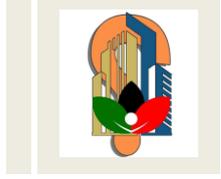
نتائج اختبار السببية :

جدول (7) نتائج اختبار سببية تودا-ياماموتو في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة

| المتغير التابع: GDP | | | |
|---------------------|----------|-------------------|-----------------|
| Prob. | Df | Chi-sq | المتغيرات |
| 0.0000 | 1 | 21.90258 | CC |
| 0.3211 | 1 | 0.984389 | GE |
| 0.0019 | 1 | 9.652364 | PV |
| 0.0000 | 1 | 21.14366 | RL |
| 0.0000 | 1 | 22.24339 | RQ |
| 0.0000 | 1 | 17.05680 | VA |
| 0.0000 | 6 | 384.6953 | المجموعة |
| المتغير التابع GE | | المتغير التابع CC | |

| Prob. | Df | Chi-sq | المتغيرات | Prob. | Df | Chi-sq | المتغيرات |
|--------|----|----------|-----------|--------|----|----------|-----------|
| 0.5933 | 1 | 0.285159 | GDP | 0.0768 | 1 | 3.130958 | GDP |
| 0.7316 | 1 | 0.117661 | CC | 0.8381 | 1 | 0.041770 | GE |
| 0.3194 | 1 | 0.991418 | PV | 0.0181 | 1 | 5.586100 | PV |
| 0.5776 | 1 | 0.310176 | RL | 0.4411 | 1 | 0.593487 | RL |





| 0.6886 | 1 | 0.160587 | RQ | 0.0256 | 1 | 4.981008 | RQ |
|-------------------|----------|-----------------|-----------------|-------------------|----------|-----------------|-----------------|
| 0.6574 | 1 | 0.196723 | VA | 0.1660 | 1 | 1.918891 | VA |
| 0.8808 | 6 | 2.388032 | المجموعة | 0.0104 | 6 | 16.71077 | المجموعة |
| المتغير التابع RL | | | | المتغير التابع PV | | | |
| Prob. | df | Chi-sq | المتغيرات | Prob. | Df | Chi-sq | المتغيرات |
| 0.8104 | 1 | 0.057542 | GDP | 0.7918 | 1 | 0.069679 | GDP |
| 0.8245 | 1 | 0.049156 | CC | 0.3083 | 1 | 1.038098 | CC |
| 0.7014 | 1 | 0.147054 | GE | 0.0685 | 1 | 3.319120 | GE |
| 0.9614 | 1 | 0.002344 | PV | 0.3875 | 1 | 0.746757 | RL |
| 0.3415 | 1 | 0.904752 | RQ | 0.5511 | 1 | 0.355320 | RQ |
| 0.2732 | 1 | 1.200536 | VA | 0.8317 | 1 | 0.045191 | VA |
| 0.9230 | 6 | 1.964177 | المجموعة | 0.1987 | 6 | 8.578198 | المجموعة |
| المتغير التابع VA | | | | المتغير التابع RQ | | | |
| Prob. | df | Chi-sq | المتغيرات | Prob. | Df | Chi-sq | المتغيرات |
| 0.1609 | 1 | 1.965901 | GDP | 0.8491 | 1 | 0.036219 | GDP |
| 0.5192 | 1 | 0.415395 | CC | 0.2655 | 1 | 1.239981 | CC |
| 0.3483 | 1 | 0.879617 | GE | 0.8180 | 1 | 0.052980 | GE |
| 0.0000 | 1 | 35.19928 | PV | 0.9671 | 1 | 0.001699 | PV |
| 0.7615 | 1 | 0.092085 | RL | 0.8181 | 1 | 0.052890 | RL |
| 0.3702 | 1 | 0.803132 | RQ | 0.5360 | 1 | 0.383012 | VA |
| 0.0000 | 6 | 188.7018 | المجموعة | 0.4997 | 6 | 5.350243 | المجموعة |

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

نتائج اختبار السببية :

من خلال الجدول (7) يلاحظ أن :

1-وجود علاقة سببية في اتجاهين من متغير السيطرة على الفساد (CC) باتجاه معدل النمو الاقتصادي (GDP) بمستوى دلالة 0.01 و من النمو الاقتصادي إلى السيطرة على الفساد بمستوى دلالة 0.10 ،أي أن هناك علاقة سببية تبادلية بين النمو الاقتصادي و الفساد مما يدل على أن الفساد له تأثير في معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال اضعاف معدلات الادخار و حافز الاستثمار المحلي و الأجنبي و العمل على تخفيض موارد المجتمع من خلال سياسة الهدر في الموارد و الإسراف في النفقات غير المبررة و من ثم عدم زيادة القيمة المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .و في دراسة ميدانية لتقرير التنمية العالمي (سعدون ،2017)خلصت الدراسة إلى أن الفساد يؤثر سلباً على انسياب الإستثمار المباشر إلى الدول النامية .



2- عدم وجود علاقة سببية بين فعالية الحكومة في تقديم الخدمات العامة (GE) و النمو الاقتصادي (GDP) في اي اتجاه، و هذا قد يعكس واقع الاقتصاد الليبي الذي يهيمن عليه مورد وحيد للدخل يتمثل في ايرادات النفط و الغاز و لم ينعكس هذا النمو في حال كان موجبا أو سالباً على أداء الحكومة و تحسن مؤشرات الحوكمة خلال فترة الدراسة الحالية .

3- وجود علاقة سببية في اتجاهين من الاستقرار السياسي و غياب العنف و الارهاب (PV) إلى النمو الاقتصادي (GDP) و بمستوى دلالة 0.01 و من (GDP) إلى (PV) بمستوى دلالة 0.10، أي أن هناك علاقة سببية و تأثير مزدوج بين النمو الاقتصادي و الاستقرار السياسي حيث الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب عامل مهم جداً و موثر بشكل كبير على الأداء الاقتصادي و من ثم النمو الاقتصادي و العكس صحيح ، ففي حالة تحقيق معدلات نمو مرتفعة قد تنعكس على مشاريع التحول و التنمية الاقتصادية تؤدي في النهاية إلى تحقيق رفاهية الأفراد بما يخلق مناخ من الاستقرار السياسي نتيجة الرضا المجتمعي على أداء النظام الحاكم ، كما أنه من جهة أخرى فإن انكماش النمو الاقتصادي و الذي لربما ينعكس على إهمال مشاريع التنمية الاقتصادية و تدهور مستويات المعيشة لأفراد المجتمع سيزعزع الاستقرار السياسي للبلاد و بالتالي ينتشر العنف و يظهر الارهاب .

4- وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه من سيادة القانون (RL) إلى النمو الاقتصادي (GDP) و بمستوى دلالة 0.01 أي أن سيادة دولة القانون و المؤسسات تؤثر في النمو الاقتصادي . إن انعدام ثقة المواطنين في القوانين التجارية المنظمة للعمل و التشريعات النافذة لحقوق الملكية تجعلهم يعزفون عن الانخراط في القطاع الخاص (المحلي و الأجنبي) و يلجؤون إلى الاقتصاد الموازي مما يُضعف عملية النمو و التنمية الاقتصادية، فالإقتصاد المؤسسي الجديد يولي أهمية للاعتبارات القانونية من خلال الاهتمام بنظم الملكية و الحقوق بصفة عامة (بوجمة و إسماعيل، 2017).

5- وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه من نوعية الأطر التنظيمية (RQ) إلى النمو الاقتصادي (GDP) و بمستوى دلالة 0.01 بمعنى أن الخدمات المؤسساتية العامة و الخدمات المؤسساتية المدنية التي تقدمها الحكومة لها تأثير في النمو الاقتصادي . و هذا قد يعزى

6- وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه من إبداء الرأي و المساءلة و المشاركة (VA) إلى النمو الاقتصادي () و بمستوى دلالة 0.01 أي أن إبداء الرأي و حرية التعبير و حق المواطنين في مساءلة و محاسبة المسؤولين عن النتائج المحققة في الميدان الاقتصادي و باقي الميادين و الأموال المنفقة و أين أنفقت ؟ ومشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات تؤثر في النمو الاقتصادي باعتبار أن الجمعيات و المنظمات التي يديرها أفراد غير حكوميين تعتبر كيان مؤسسي مهم في تطوير الاقتصاد المؤسسي و رفع النمو الاقتصادي .

7- وجود علاقة سببية ذات اتجاه وحيد من الاستقرار السياسي و غياب العنف (PV) إلى الفساد (CC) أي أن الاستقرار السياسي من عدمه يؤثر في عملية التحكم و السيطرة على الفساد حيث عدم الاستقرار السياسي تشكل مناخاً ملائماً لنمو الفساد على مختلف الأصعدة كما تثبت الكثير من الأبحاث النظرية و الميدانية .



8-وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه تتحرك من جودة الأطر التنظيمية (RQ) الى السيطرة على الفساد (CC) بمستوى معنوية أقل من 0.05 أي أن جودة الأطر التنظيمية للعلاقة بين الأطراف الفاعلة في عملية الحوكمة من حكومة وقطاع خاص ومنظمات غير ربحية و المواطنين تؤثر في السيطرة على الفساد .

9-وجود علاقة سببية ذات اتجاه وحيدة من فعالية الحكومة (GE) الى الاستقرار السياسي و غياب العنف (PV) و بمستوى دلالة 0.10 أي أن فعالية الحكومة تؤثر في الاستقرار السياسي و غياب العنف و بالتالي الدولة التي تتجح في تقديم مستوى لائق و جيد من الخدمات العامة و المدنية لمواطنيها مما يعكس على رفاة المواطن و احترام أدميته و بالتالي قد يُسهم ذلك و بشكل تلقائي في خلق حالة من الاستقرار السياسي و الأمني تسود هذه الدولة .

10-وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه من الاستقرار السياسي و غياب العنف و الارهاب (PV) الى ابداء الرأي و المساءلة (VA) و بمستوى معنوية 0.01 أي أن الاستقرار السياسي و غياب العنف و الإرهاب يؤثر في ابداء الرأي و المساءلة و المشاركة و بالتالي فإن انعدام الاستقرار و انتشار العنف و الفوضى الأمنية يكبت الأصوات و يقمع الحريات و يحتكر المشاركة السياسية على حفنة صغيرة من المتنفذين و المهيمنين على مراكز صنع القرار التي لن تبرح مكانها إلا بموجة من العنف و بالتالي يجد المجتمع نفسه متورط في حلقة مفرغة من عدم ابداء الرأي و المساءلة و المشاركة التي تنتج عن انعدام الاستقرار السياسي و الامني مما يخلق حالة كبت للحريات العامة و بيئة خصبة لانتشار الفساد تُؤد في نهاية المطاف انفجاراً يظهر في شكل موجات العنف و انتشار الارهاب و عدم الاستقرار و هكذا .

توصيات الدراسة

- 1.تشكيل مجلس للحوكمة في ليبيا، بحيث يهتم المجلس بالعمل على استصدار دليلاً للحوكمة في القطاع العام، كذلك نشر ثقافة الحوكمة وأسسها، وإعداد ونشر الدراسات والتقارير التي تُعنى بالحوكمة في ليبيا.
- 2.على مصرف ليبيا المركزي و المنظمات المهنية والهيئات التشريعية متابعة وتطوير دليل الحوكمة بشكل دوري، والتغلب على العقبات التي تحول دون تطبيقه.
- العمل على توفير الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يهيئ الأرضية الملائمة لتطبيق الحوكمة في المؤسسات الليبية .
- 3.إنشاء إدارة خاصة في الهياكل التنظيمية للمؤسسات الليبية تُعنى بالحوكمة لتتولى مهمة الإشراف والرقابة، ومراجعة كافة القوانين، والتشريعات، واللوائح، والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بالحوكمة المؤسساتية لضمان التطبيق الإلزامي والسليم لقواعد الحوكمة، لإرساء الشفافية والنزاهة والمساءلة .
- 4.لتأكيد تضافر الجهود وتوحيد المؤسسات التشريعية منها والتنفيذية في ليبيا حتى تُؤتي الحوكمة ثمارها وتحقق المرجو منها .
- 5.إعطاء أهمية أكبر للإفصاح والشفافية في المؤسسات الليبية، ذلك أن الإقبال على تبني مبادئ الحوكمة ، يتوجب في المقام الأول أن تكون هناك وسيلة تضمن الإعداد الجيد للمنشورات والتقارير للقطاعات النوعية في ليبيا ، وإظهار معلومات تتميز بالشفافية والمصداقية .
- 6.تعميق وعي مديري المؤسسات الليبية بأهمية السلوك الأخلاقي، لما له من دور بارز في رفع درجة تفعيل مبادئ الحوكمة، وذلك من خلال إيجاد الآليات المناسبة، كإصدار الأدلة والكتيبات الرسمية التي تؤكد أهمية السلوك الأخلاقي بالشكل الذي يجعل القيم الأخلاقية في أعلى سلم القيم التنظيمية ، فضلاً عن زيادة عدد

المصفاة واللوحات التي تتضمن معايير السلوك الأخلاقي وقوانينها والعقوبات التي يتعرض لها الموظف عند انتهاكه للمعايير الأخلاقية.

7. اعتماد الشفافية في التعامل مع موضوع الفساد وتفعيل دور القانون وأجهزة الرقابة في كشف ممارسات الفساد الإداري وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للقضاء إحقاقاً لمبدأ العدالة وسيادة القانون وعدم التهاون في تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بإصلاح الجهاز الإداري والوظيفة العامة في ليبيا .
8. التأكيد على وسائل الإعلام المختلفة في الدولة الليبية لبدل المزيد من الجهد والدعاية والإعلام لتوعية أفراد المجتمع بأهمية الحوكمة ودورها الفعال في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
9. تضمين الحوكمة المؤسسية كمقرر ضمن مناهج الجامعات والمعاهد العليا والكليات التقنية.
10. تشجيع المؤسسات الليبية على أخذ زمام المبادرة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، شاملة كافة الأطراف من العملاء والعاملين واحتياجات المجتمع والبيئة .
11. الاستفادة من التجارب العربية والدولية في مجال الحوكمة المؤسسية ، وخاصة في الدول المشابهة لخصوصية البيئة الليبية .
12. عقد العديد من الندوات وورش العمل بشكل دوري ومستمر حول الحوكمة من أجل تزويد المسؤولين في القطاعات و المؤسسات الليبية بنتائج علمية وعملية حول واقع الحوكمة في شتى المجالات.

المراجع :

أولاً- المراجع العربية :

- أحمد ، ابراهيم السيد (2010) . حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الاموال ، الاسكندرية : الدار الجامعية.
- أكريم ، محمد سليمان (2010) . " سلوكيات القيادة الاخلاقية وعلاقتها بمدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات الليبية " . القاهرة : المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس، ص ص: 1060- 1007.
- بشير باي، هشام (2015). " أثر تطبيق الحوكمة على ميزانية الولاية : دراسة حالة ميزانية ولاية البويرة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علوم التسيير، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أكلي محند أو الحاج ، البويرة - الجزائر.
- بوزاهر، سيف الدين (2018). " أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي والحوكمة : دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2017 " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان- الجزائر.
- جودة ، فكري عبدالغني (2008) . "مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم ادارة الاعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية - غزة.
- الحداد ، مناور (2008) " دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية" ، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي" ، دمشق، 15-16 تشرين أول/أكتوبر .



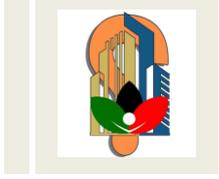
- خضيرات، عمر ياسين والشدوح، عماد مصطفى (2015). " أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية " ، مجلة المنارة ، المجلد (21) ، العدد (3) ، ص ص:273-319.
- الخطيب ، خالد وقريط ، عصام (2008). " مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها: حالة الأردن ومصر " ، المؤتمر العلمي الأول حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الإقتصادي " ، دمشق، 15-16 تشرين أول/أكتوبر.
- زين الدين ، صلاح (2008) "دور مبادئ حوكمة الشركات في رفع كفاءة البورصة المصرية" ، المؤتمر العلمي الأول في حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي ، دمشق 15-16 تشرين أول/أكتوبر.
- شارفي، سامية وبلعزوز بن علي (2017). " دور معايير الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على شركات التأمين التكافلي " ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد (17) ، ص ص: 193-208.
- الشويرف ، محمد عمر و البيصاص ، نجاح الطاهر (2018). " العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في ليبيا : دراسة قياسية للفترة من (1996-2016) " ، مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية ، المؤتمر العلمي الثاني المشترك بين المعهد العالي للمهن الشاملة درنة وجامعة عمر المختار خلال الفترة 13-15 نوفمبر .
- طارق، عبد العال ماد (2007)، **حوكمة الشركات: المفاهيم والمبادئ** ، التجارب والمتطلبات ، مصر : الدار الجامعية .
- العجلوني محمد (2013). أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المُستدامة في الدول العربية، بحث مقبول للتقديم إلى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي (ICIEF) حول النمو والعدالة والإستقرار من منظور إسلامي، عقد في إستنبول، تركيا، خلال الفترة 9-11/9/2013
- عيسى، شفيق، و ابراهيم، عدلي (2016). الحوكمة الجيدة والنمو الاقتصادي: محاولة لنمذجة العلاقة. **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، العدد ديسمبر ، ص ص: 281-294.
- مازوزي، عبدالهادي (2017). " أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية لحالة بعض الدول العربية للفترة من 1996-2015 " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.
- محمود، نايف محمد (2012). " أثر الحوكمة في ظل اقتصاد المعرفة : دراسة في الاقتصاد العراقي والدول المجاورة " ، **مركز الدراسات الإقليمية -دراسات إقليمية** ، المجلد (8) ، العدد (26)، ص ص: 121-144.
- مطر، محمد و نور، عبدالناصر(2007)،"مدى التزام الشركات العامة الأردنية بمبادئ الحوكمة المؤسسية:دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي"، الجامعة الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد3 ، كانون الثاني .
- موسى ، محمد ابراهيم (2010). **حوكمة الشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية** ، مصر : دار الجامعة الجديدة .

- نوبر، طارق (2002). " تعزيز القدرات الاحصائية والحوكمة الرشيدة : حالة مصر " ، مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء المصري ، القاهرة .
- هشام، عياد.(2017).العلاقة السببية بين معدل الفقر ،اللامساواة و النمو الاقتصادي باستعمال منهجية Toda-Yamamoto.مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث و الدراسات الإدارية و الاقتصادية -المجلد الثاني -ع(7).
- الفاخري،محمود سعيد .(2016). الاقتصاد القياسي و تحليل السلاسل الزمنية .مركز بحوث العلوم الاقتصادية .بنغازي .
- نقر، عقمان و العواد، منذر.(2012) استخدام نماذج VARفي التنبؤ و دراسة العلاقة السببية بين اجمالي الناتج المحلي و اجمالي التكوين الرأسمالي في سورية .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية. المجلد 28 .العدد الثاني . كلية الاقتصاد .جامعة دمشق .
- الشمري،مايخ شبيب و عويش ،حسين علي .(2016).العلاقة بين الحوكمة و النمو الاقتصادي في الجمهورية الاسلامية الايرانية .مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الادارية. كلية الادارة و الاقتصاد .جامعة واسط . العدد(22).
- يونس ،مفيد ذنون و أحمد ،عدنان دهام .(2012). أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم . مجلة تنمية الرافدين .العدد 109. مجلد 34.كلية الادارة و الاقتصاد .جامعة الموصل
- نجا ،علي عبد الوهاب .(2016).أثر عدم الاستقرار الاقتصادي و السياسي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2012):دراسة تحليلية قياسية . مجلة بحوث اقتصادية عربية . العددان 72-73.
- الشويرف،محمد عمر و البيصاص ،نجاح الطاهر .(2018).العلاقة بين مؤشرات الحوكمة و النمو الاقتصادي في ليبيا :دراسة قياسية للفترة (1996-2016) . مؤتمر (الحوكمة في المؤسسات الليبية :الواقع و الطموح) .
- سعدون،كنزة .(2017).أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2015) .كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير .جامعة العربي بم مهيدي .الجزائر.
- بوجمعة ،بلال واسماعيل ،بن قانة.(2017) .تقييم واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة خلال الفترة 1996-2015. مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية .العدد 18 .الجزائر
- جيجارتي،دامودار .(2015). الاقتصاد القياسي .الجزء الثاني .(ترجمة و مراجعة هند عبد الغفار عودة ، عفاف حسين الدش) .دار المريخ للنشر .المملكة العربية السعودية .الرياض



- Alamgir, M. (2007). **Corporate Governance: A Risk Perspective**, paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May pp: 7 – 8.
- Engjell Pèrè (2015). "The impact of good governance in the economic development of Western Balkan countries", **European Journal of Government and Economics** ,European University of Tirana ,June . Volume 4, Number 1.
- Hutchinson , Marion R. and et.al, (2008) , An Investigation of the Association Between Corporate Governance, Earnings Management and the Effect of Governance Reforms, **Accounting Research Journal**, 21(3), pp: 239–262.
- Kim , E. H., and Purnanandam, A. (2014). Seasoned equity offerings, Corporate Governance, and Investments, **Review of Finance** 18(3), 1023–1057.
- Maureen N., (2004)"Corporate Governance and Client investing", **Journal of Accountancy**, January
- OECD(2004). Principles of Corporate government, www. Oecd. Org .
- Parker ,Gary,& Howard, (2002)"corporate governance and corporate failure: a survival analysis", **corporate governance**,vol2.
- Plumtre ,Tim &(others) (1999), Governance and Good Governance: International & Aboriginal Perspectives.
- Sanad, Zakeya Redha and Al–Sartawi, Abdalmutaleb M.A. Musleh (2016) "Investigating the Relationship between Corporate Governance and Internet Financial Reporting (IFR): Evidence from Bahrain Bourse ", **Jordan Journal of Business Administration** ,Volume 12, No. 1 ,pp:239–269.
- UNDP (1997) , Governance for Sustainable Human Development.





ABSTRACT:

The study aimed to identify the impact of governance on economic growth by examining the causal relationship between the indicators of governance and economic growth in Libya during the period (1996-2108) and the study used the causality test of Toda Yamamoto (1995) based on different levels of time series stability at the level and the difference. The first and the second difference, and the study reached several results, the most important of which is the existence of a causal relationship in two directions between economic growth and variable corruption, and between economic growth and political stability and the absence of violence and terrorism, as well as the existence of a causal relationship in one direction between the quality of regulatory frameworks , The rule of Ala No opinion, accountability and economic growth, and no causal relationship between government effectiveness and economic growth from any direction.